مركز الزراعة فى اقتصادنا القومى (*)

الاستاذ صبحى عامل سليم بك
عميد كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول

لكى نفهم مركز الزراعة فى اقتصادنا القومي على وجهه الصحيح يجمل بنا أن نرجع إلى بعض الإحصائيات التى توضح ذلك وضوحا كاملا .

فمن ناحية نسبة عدد المشتغلين بالزراعة إلى بقية السكان تدل إحصائيات سنة ١٩٤٥ على أن عدد سكان الريف فى مجموعه « أى المشتغلين بالزراعة وعائلاتهم » كان ٨ ملايين نسمة أى بنسبة ٤٣ ٪ من مجموع السكان . وعلى ذلك تكون الزراعة قد هبطت من مكانتها السابقة كمهنة رئيسية لغالبية السكان ، وإن كانت لاتزال أهم مهنة لأكبر عدد منهم .

أما من حيث أهمية الزراعة للدخل القومى ، فيلاحظ أن مجموع رأس المال القومى سنة ١٩٤٥ قدر على النحو الآتى :

١٢٠٠	مليون جنيه	للزراعة
١٠٠	« «	للصناعة
١٠٠	« «	للتجارة
٤٠٠	« «	للنواحى الأخرى من عقارات ونحوها
١٨٠٠	« «	جنيه المجموع

ويستدل من ذلك على أن الزراعة مازالت تستغل أكبر نصيب من رأس المال القومى وإن كانت لا تدر أكبر نصيب من الربح على الدولة كما يتبين مما يأتى « نقلا عن إحصاء سنة ١٩٤٥ » :

٢٠٠	مليون جنيه صافى الدخل من الزراعة .
٦٠	مليونا من الجنيهات صافى الدخل من الصناعة .
٣٤٠	« « « « « « وجوه النشاط الاقتصادى الأخرى .
٦٠٠	مجموع صافى الدخل الأهلى

(*) من ابحاث مؤتمر التوجيهات العلمية فى ميدانى الزراعة والصناعة الذى عقد فى ابريل - مايو سنة ١٩٤٩

فإذا تذكرنا أن مجموع المشتغلين بالصناعة سنة ١٩٤٥ كان لا يزيد على ٥٠ ألف نسمة بينما بلغ المشتغلون بالزراعة نحو ٨ ملايين كما سبق بيانه ، وأن رأس المال الموظف فى الصناعة بلغ نحو ١٠٠ مليون جنيه فى مقابل ١٢٠٠ مليون جنيه فى الزراعة ، تبين لنا ضآلة الإيراد من الزراعة بالنسبة إلى إيراد الصناعة ، واتضح لنا أن ما حدث من انتعاش صناعى فى السنوات الأخيرة كان تعديلا طبيعيا فى اقتصادنا القومى وفى صميم المصلحة القومية .

وإذا رجعنا بعد ذلك إلى نصيب الدولة من إيراد كل من الزراعة والصناعة بعد أن استعرضنا نصيب الأفراد منها تبين لنا أن إيراد الحكومة من الضرائب على الأراضى الزراعية لا يزيد على خمسة ملايين جنيه فى السنة ، بينما إيرادها من الضرائب على الصناعة يبلغ نحو عشرين مليونا ، هذا فضلا عن الضرائب الجمركية وأغلبها تفرض على الخامات والآلات والزيوت وغيرها مما يستخدم فى الصناعة .

ويستخلص من كل ذلك أن الزراعة مازالت أكبر مهنة فى مصر ، يشتغل بها أكبر عدد من السكان ، وتوظف أكبر نصيب من رأس المال القومى . ولكن أهميتها قد تناقصت كثيراً فى السنوات الأخيرة بالنسبة إلى الصناعة من حيث ما تدره على الأفراد والدولة من إيراد ، ولهذا أصبح العمل على زيادة إيراد الأفراد والحكومة يستلزم التحول تدريجياً عن الزراعة والعناية بنواحى النشاط الاقتصادى الأخرى كالصناعة والنقل والتجارة .

تطور الزراعة :

إذا استعرضنا تطور الزراعة فى مصر منذ عهد محمد على نلمس تقدما ملحوظا فى مختلف النواحى ، سواء أكان ذلك فى المساحة المزروعة أم فى إنتاج الفدان أم فى تنويع الغلات . وكان مرجع هذا التقدم إلى عناية الحكومات المتعاقبة ، بتحسين الرى والصرف ، ومكافحة الآفات الزراعية ، والعمل على زيادة غلة الفدان وتحسن أنواع الغلات نفسها ونحو ذلك مما أدى إلى تفوق مصر فى إنتاج القطن والفواكه وقصب السكر ، والنهوض بالإنتاج الحيوانى ، حتى أصبحت مصر أكبر دولة منتجة للخيول العربية مثلا ، ويرجع

الفضل فى كل ذلك إلى مجهود الأقسام الفنية بوزارة الزراعة ، والجمعيـــة الزراعية الملكية ، وكليات الزراعة .

غير أن هذا التقدم الواضح فى مهنة الزراعة ، لم يكن مع الأسف مصحوبا بتقدم يماثله فى حالة المزارعين ، فإن أكثر سكان الريف مازال ضحية الجهل والفقر والمرض ويعلل ذلك بسببين : أولهما أن عناية الحكومة كانت متجهة دائما إلى تحسين الإنتاج بمختلف الوسائل ، لأن استثمار أموال الدولة فى هذا السبيل يثمر ثمرات ملموسة واضحة الفوائد ، كتوسيع المساحة المزروعة أو زيادة إنتاج الفدان ، بينما ما يصرف منها على إنشاء المدارس الريفية والمستشفيات وتوفير المياه الصالحة للشرب ، لا يثمر تلك الثمرات الواضحة ، ولهذا لايحظى بعناية الحكومات المختلفة . وثانيهما أن الزيادة المطردة فى الإنتاج الزراعى ، على أهميتها ، كانت عاجزة عن متابعة الزيادة فى عدد السكان ، مما دفع إلى هبوط مستوى المعيشة فى الريف تدريجاً ، فى الوقت الذى زاد فيه الإنتاج الزراعى بوجه عام . ففيما بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٤٧ زادت المساحة المزروعة ٦٠٠ ألف فدان ، بينما زاد عدد السكان ثمانية ملايين نسمة ، وهـذا يفسر لنا ما منى به الريف فى السنوات الأخيرة من أوبئة فتاكة لا تظهر إلا فى البيئات الفقيرة كالطاعون والكوليرا ، وظهورها يعتبر نذيراً بهبوط مستوى المعيشة فى الريف إلى درجة خطيرة .

وإذا عمدت الحكومة ، كما هو واجبها ، إلى تحسين الحالة الصحيـة فى الريف ، بتوفر المياه الصالحة للشرب ، وتيسير سبل العلاج ، ومكافحة الآفات ، أدى ذلك إلى تقليل عدد الوفيات ، وبالتالى إلى سرعة زيادة السكان ، وما يتبع ذلك من استمرار انخفاض مستوى المعيشة ، وهو مصدر أغلب المتاعب التى نشكو منها الآن .

مستقبل الزراعة :

يتبين من استعراض تطور الزراعة حتى الآن وما تشغله من مركز فى اقتصادنا القومى فى الوقت الحاضر ، أن على الحكومة والشعب واجبات واضحة يجب العمل على النهوض بها وتنفيذها ، وفى طليعتها استمرار العناية بزيادة الإنتـــاج الزراعى

والوصول به إلى درجة الكمال ، على اعتبار أن ذلك هو أقرب وسيلة للنهوض بمستوى المعيشة فى الريف ، ويستلزم هذا تنفيذ مشروعات الرى الكبرى فى أعالى النيل ، وينتظر أن تتكلف نحو ٧٠ مليوناً من الجنيهات ، وتعميم الرى الصيفى فى كل أنحاء المملكة ، والمحافظة على خصب التربة وإنتاج الأرض بواسطة التحسن العلمى ، والعناية بشئون الصرف ، لاسيما المصارف الحقلية سواء أكانت مكشوفة أم مغطاة ، والعمل على تحسين أنواع الغلات الزراعية وتنويعها ، الى غير ذلك من وسائل الإصلاح الزراعى الفنى . وبهذه الطريقة تستكمل مصر سياستها الزراعية التى بدأتها فى عهد محمد على .

غير أنه يجب العمل فى الوقت نفسه على إصلاح ما فات من شئون سكان الريف ولا يتحقق ذلك إلا بوسيلتين هما :

١ — تقليل عدد سكان الريف وذلك باجتذاب الزائدين عن حاجة العمل فيه إلى المدن حيث ينتظر قيام الصناعات الجديدة ، وإلى السودان حيث يفتقر التقدم الاقتصادى إلى الأيدى العاملة ، وقد اتجهت الظروف الاقتصادية منذ بداية هذا القرن إلى تحقيق هذا الهدف ، بدليل كثرة المهاجرة من الريف المصرى ووقوف سكانه عن الزيادة تقريباً فى الوقت الذى زاد فيه مجموع السكان زيادة واضحة ، فبدلا من أن تكون هذه الظاهرة نتيجة غير مباشرة للعوامل الاقتصادية البحتة ، يحسن أن تكون هدفاً واضحاً من أهدافنا القومية حتى يمكن العمل على تنظيمها وإعداد الوسائل لنجاحها ، لكيلا تنتقل مشكلة ازدحام الريف بسكانه وهبوط مستوى المعيشة فيه إلى المدن ، دون أى كسب ملحوظ لمجموع السكان .

٢ — تعديل الدعائم الاقتصادية للحياة الريفية بوجه عام ، وذلك عن طريق تغيير أساليب الزراعة وأهدافها ، فقد بقى الهدف الرئيسى للزراعة فى مصر حتى الآن تموين أهل الريف أولا وبقية سكان القطر ثانياً بالحبوب والغلات الزراعية اللازمة للغذاء ، مع العناية بالقطن على اعتبار كونه المحصول النقدى الرئيسى للفلاح ، أى أن سياستنا الزراعية فى ظل الحماية الجمركية منذ سنة ١٩٣٠ قائمة على الاستكفاء والقناعة بالقطن وحده كمحصول نقدى يمكن الفلاح من سداد ديونه ودفع ضرائبه وشراء القليل من لوازم معيشته . وقد أدت بنا هذه السياسة إلى الاطمئنان على غذاء الشعب ، ولكن البلاد دفعت ثمناً كبيراً لذلك

وهو غلاء المعيشة بسبب حرمانها من استيراد الحبوب الرخيصة من الخارج ، وقلة دخل المزارع نظراً لاعتماده على القطن وحده ، وتعرض الاقتصاد القومى للأزمات المتكررة الخارجة عن إرادة الدولة ، لأنها ناجمة عن تقلبات أسعار القطن العالمية . وإذا كان من الممكن تبرير هذه السياسة لأنها تعمل على تدعيم الاستقلال الاقتصادى وتقى البلاد ويلات المجاعات وقت الحروب ، فإنه يصعب الدفاع عنها لأنها تقيم العقبات فى سبيل النهوض بمستوى معيشة الشعب ، بإبقائها على الغلاء المصطنع فى أسعار المأكولات ، وتحديدها من وسائل الدخل للزارعين ، وفضلا عن ذلك فإن هذه السياسة قائمة على أساس قيام الحروب والأزمات ، مع أن هذه كالأمراض تعتبر ظروفاً استثنائية لايجوز الأخذ بها كقاعدة فى وضع سياسة اقتصادية قومية .

ولاشك فى أنه لا ترجى للفلاح المصرى زيادة فى الدخل مادامت الحبوب أهم محصول شتوى ، ومن المصلحة الكبرى أن يستبدل بها غيرها ، من المحاصيل التى يمكن ضمان النجاح فى تصديرها ، إما بسبب جودة أصنافها ، أو لرخص مصاريف إنتاجها ، أو للتبكير فى نضجها ، مما يكسب مصر من إنتاجها ميزات لاتتوافر لغيرها من دول البحر الأبيض . ومثال ذلك الخضروات والزهور والفواكه ومستخرجات الألبان والدواجن إلخ ، وهى كلها من الغلات التى تلقى رواجا مضمونا فى الأسواق الأوربية الكثيرة الاستهلاك ، وإذا أحسنت وسائل إنتاجها وتسويقها من حيث التعبئة والحفظ ، وإذا كثر الاهتمام بالدعاية لها وبدراسة حاجيات تلك الأسواق ومطالبها ، بهذه الوسائل تحصل مصر على الميزات الآتية :

١ — ان أرضها الغالية الثمن والمرتفعة الإيجار تنصرف عن زراعة المحاصيل الرخيصة كالحبوب إلى زراعة المحاصيل الغالية التى يمكن استخدام الأساليب العلمية فى انتاجها وتعبئتها وحفظها ، كما يمكن بها غزو الأسواق الأوربية وزيادة إيراد المزارع .

٢ — أن هذه الغلات الجديدة تحتاج بطبيعتها إلى أيد عاملة كثيرة ، وإلى درجة كبيرة من التدريب الفنى للمشتغلين بإنتاجها ، مما يفسح سبل الزراعة أمام سكان الريف ويسمح لهم بالحصول على أجور طيبة .

٣ — ان التوسع فى زراعة هذه الغلات الجديدة ، بقصد تصديرها ، يلائم نظام

الملكية الصغيرة المنتشرة فى مصر ، لما يستلزمه من عناية شخصية من جانب المزارع ، فيكون من أنجع الوسائل لتقليل نزوح سكان الريف إلى المدن ولرفع مستوى دخلهم وإن كان تحقيق النجاح فيه يتطلب ، فوق عناية الفرد ، إشرافا كبيراً من جانب الحكومة والجمعيات التعاونية وشركات التصدير ، لأن من واجب كل هؤلاء الإشراف على الإنتاج الزراعى فى كل مراحله والعمل على تنظيم تسويقه .

على أنه يجب الاستمرار فى العناية بالقطن باعتبار أنه أهم محصول صيفى فى مصر فيستمر التوسع فى زراعته والعمل على زيادة إنتاجه وتخفيض نفقاته وتحسين أنواعه وإن كان سوف يتخلى عن عرشه لمحصول نقدى وحيد للفلاح بعد أن تظهر المحاصيل الأخرى التى تعاونه فى زيادة دخل المزارع . وإذا قيل إن هذا التعديل فى سياستنا الزراعية سيعرض البلاد للمجاعة وقت الحرب فالإجابة عليه أن تحويل الزراعة المصرية إلى إنتاج الحبوب مرة أخرى ليس بالأمر العسير إذا اكفهر جو السياسة الدولية وتعرضت وارداتنا من الحبوب إلى النقص أو التعطيل .

وهناك مشكلة أخرى يجب العمل على حلها لكى يتحقق ارتفاع مستوى معيشة سكان الريف ، تلك هى مشكلة ارتفاع الإيجارات الزراعية ، فمن المشاهد أنها ترتفع بارتفاع أسعار القطن ، ولكنها لاتهبط بنسبة هبوطها ، مما جعل أكبر نصيب من مكاسب الزراعة يذهب إلى المالك وحده دون المستأجر أو العامل ، ولهذا وجب تدخل المشرع لإصلاح هذه الحالة ، حتى تكون أقرب إلى مصلحة المستأجرين ، وذلك بجعل مدة الإيجار خمس سنوات أو عشر ، لكى تكون للمستأجر مصلحة فى استقرار شئونه وخدمة أرضه ، وربط الإيجار بنسبة الإنتاج الزراعى لا بنسبة أسعاره ، وحظر الايجار من الباطن ، لأنه يسمح للوسطاء غير المشتغلين بالزراعة أن يستأجروا مساحات واسعة بإيجارات زهيدة ثم يعيدوا إيجارها للمزارعين بإيجارات مرتفعة ، وفى ذلك غبن على الملاك وعلى المستأجرين .

ومما لاشك فيه أن الوعى القومى أصبح يطالب بالحد من الملكيات الكبيرة ، لأنه من الخطر أن يبقى بالمجتمع المصرى ذلك البون الشاسع بين الغنى الفاحش والفقر المدقع ، وهنا أيضاً مجال للمشرع لكى يتدخل لوضع حد أعلى للملكية ، كما أن واجب الحكومة المبادرة إلى استصلاح أملاكها وبيعها لصغار المزارعين .

على أننا نعترف بان مشكلة الملكية الزراعية فى مصر فى الوقت الحاضر ليست هى مشكلة وجود الملكيات الكبيرة بقدر ماهى كثرة ضآلة الملكيات الصغيرة التى تحول بين صاحبها وبين حسن القيام بخدمة الزراعة ، فتساعد على زيادة فقره وحرج موقفه ، فى عالم اقتصادى قائم على التنافس وبقاء الأصلح . ولهذا كان من المصلحة العمل على وضع حد أدنى للملكية الصغيرة ، فإنه لايحول دون استخدام الآلات الزراعية واتباع الأساليب العلمية كاختيار أحسن البذور وأصلح الأسمدة إلخ إلا فقر المالك الصغير والخوف من انتشار البطالة بين العمال الزراعيين .

ولعلاج ذلك يجب تشجيع الجمعيات التعاونية تشجيعاً جديا لتساعد المالك الصغير على كل ما من شأنه تحسين إنتاجه وزيادة دخله ، مما لايستطيع وحده الحصول عليه .

وقد فشل النظام التعاونى فى مصر حتى الآن فى تحقيق الأغراض المرجوة منه ، لأنه لم يلق العناية الكافية من الحكومات المتعاقبة منذ إنشائه فى سنة ١٩٢٤ . مع أن كثرة الجمعيات التعاونية وانتشارها فى جميع المراكز والقرى ، ووفرة أعضائها ، وكبر رءوس أموالها ، من ألزم لوازم تقدم الزراعة فى مصر من جهة ، وتحسين حالة صغار المزارعين من جهة أخرى .

وأخيراً تجب العناية بشئون التسليف الزراعى ، لما له من أهمية بالغة فى حياة أهل الريف ، فإن الأعمال الزراعية تحتاج أكثر من غيرها من الاعمال الاقتصادية إلى الصرف المستمر ، ومايتبع ذلك من ضرورة الاقتراض بالنسبة إلى صغار المزارعين ، وعلى هذا كان من الواجب الإكثار من فروع بنك التسليف الزراعى وتسهيل إجراءاته ، وتحويل هدفه إلى خدمة صغار المزارعين ، وتسهيل أعمالهم ، بدلا من مجرد استثمار رأس ماله بأحسن الارباح وأضمن الوسائل .

والخلاصة :

١ — أن الزراعة قد أخذت تفقد أهميتها السابقة كمهنة رئيسية لكثرة المصريين وإن كانت لاتزال أكبر مهنة فى الوقت الحاضر من حيث عدد المشتغلين بها ورأس المال الموظف فيها .

٢ — ان الصناعة على حداثة عهد البلاد بها ، وقلة عدد المشتغلين بها وقلة رءوس الاموال الموظفة فيها ، أصبحت تدر أرباحاً على الافراد والدولة أكثر نسبياً مما تدره الزراعة .

٣ — يجب الاستمرار فى تنفيذ سياسة مصر الزراعية التقليدية ، وهى العمل على التوسع فى أعمال الرى والصرف للوصول بالزراعة الصيفية إلى أقصى حد ممكن .

٤ — يجب الاقلاع عن سياسة الاستكفاء الزراعى ، وذلك بتقليل زراعة الحبوب وغيرها من الغلات ، التى يمكن فى الاوقات العادية استيرادها بأثمان منخفضة ، واستبدالها بالغلات والمنتجات التى يمكن لمصر التفوق فيها ، بسبب جودة تربتها أو حرارة جوها أو رخص الايدى العاملة فيها ، وبذلك تستطيع مصر أن تغزو بهذه الغلات الشتوية الاسواق الاوربية الكثيرة الطلب ، والقادرة على دفع أثمان طيبة لهذه المنتجات . غير أن نجاح زراعة هذه الغلات وتصديرها ، يتطلب دقة عظيمة فى الانتاج والحفظ والتعبئة ومعرفة حالة الاسواق ، وهذا لا يمكن تحقيقه بدون مساعدة الحكومة والشركات والجمعيات التعاونية .

٥ — يجب إصدار التشريع اللازم لوضع حد أعلى للملكية الكبيرة وحد أدنى للملكية الصغيرة ، إن أمكن ، وتنظيم شئون الايجار الزراعى بجعله أكثر ملاءمة لمصلحة المستأجر منه فى الوقت الحاضر .

٦ — يجب الاستمرار فى العناية الفائقة بالقطن ، من حيث توسيع مساحته ، وزيادة إنتاج الفدان وتحسين أنواعه .

٧ — ضرورة تشجيع نظام التعاون الزراعى ، وتيسير سبل التسليف الزراعى كشرطين أساسيين للنهوض بحالة المزارع الصغير بوجه عام ، وتمكينه من استخدام الأساليب العلمية فى الزراعة .

٨ — مواجهة مشكلة الريف الرئيسية ، وهى زيادة سكانه عن الحاجة ، باجتذاب الزائدين منهم إلى الصناعات الناشئة فى المدن والصناعات الزراعية فى الريف ، وتحويل الانتاج الزراعى إلى إنتاج الغلات التى تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة ، وكذلك التوسع فى إنشاء المشروعات العامة كالمبانى وطرق المواصلات .

٩ — وأخيراً العمل على حل مشكلة الهجرة إلى السودان ، لأن ذلك يعود بالخير العميم على شطرى الوادى فى وقت واحد .

مناقشـــة

بعد القاء المحاضرة دارت بين الاستاذ المحاضر وحضرات السامعين الأسئلة الآتية واجاباتها ولهذا ننشرها لأهميتها :

السؤال الأول : ألا يجد حضرة المحاضر خطراً قومياً من الاعتماد دائماً فى أولياتنا الغذائية كالحبوب مثلا على الاستيراد ؟

الإجابة : يجب أن يكون التغيير نحو هذا الاتجاه تدريجياً بحيث يزيد الاعتماد على الواردات الغذائية كلما تحسنت الأحوال الاقتصادية والسياسية الدولية ، ويقل الاعتماد عليها كلما ساءت هذه الأحوال .

السؤال الثانى : الا ترون أن الوقت قد أزف لاعتبار الزراعة وسيلة للغذاء فقط ، وليس للثراء ؟

الإجابة : الزراعة مهنة كسائر المهن ويجب أن يكون هدفها زيادة رفاهية المشتغلين بها .

السؤال الثالث : لا يسير البحث العلمى الزراعى فى مصر بخطوات سريعة كما هو حادث فى بلدان كثيرة ، فما هى الوسائل التى يقترحها سعادة المحاضر لتشجيع هذا البحث ودفعه إلى الإمام ؟

الإجابة : الأبحاث متقدمة فى مصر ، ولكن ينقصها التنفيذ بسبب كثرة نفقاتها وجهل غالبية المزارعين وفقرهم ، وهنا طلب حضرة صاحب العزة الدكتور حامد سليم بك الكلمة فأذن له ، فقال : إن مصر تقدمت فى الأبحاث الزراعية العلمية ، والدليل على ذلك أنها أولى البلاد الزراعية إنتاجا للقطن ، وثانيتها إنتاجا لقصب السكر والأرز ، وثالثتها إنتاجا للذرة ، ولكننا نطمع فى المزيد ، والعلم ليست له حدود .

السؤال الرابع : لماذا لم تشيروا إلى واجب الملاك نحو فلاحيهم والعلاقة بين المالك والمستأجر والعامل الزراعى ، وهل الحاجة تدعو إلى إصدار تشريع ؟

الإجابة : هذه مسائل جدلية لم نشأ الدخول فيها ، ولكن الاتجاه في المستقبل يساير الرغبة في تحديد الإيجار لمصلحة الزارع .

السؤال الخامس : لم يعرض سعادة المحاضر إحصائية عدد المشتغلين بالزراعة وعدد من يعولونهم من الأطفال والنساء ، فإذا تم ذلك كان عدد المشتغلين بالزراعة ومن يعولونهم لا يقل عن ٨٠ ٪ من عدد السكان .

الإجابة : ما أوردناه من الإحصاءات عن ذلك مطابق لما ورد في إحصاء سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦

السؤال السادس : ما رأى سعادة المحاضر في محاولة ضم المزارع الصغيرة بعضها إلى بعض على شكل مزارع تعاونية فتصبح مزارع كبيرة يسهل فيها استخدام الطرق العلمية ؟

الإجابة : إذا أمكن تنفيذ ذلك بطريقة ودية لا إجبار فيها كان عملا موفقاً .

السؤال السابع : ألا يمكن للجمعيات التعاونية أن تصلح من مضار تفتيت الملكيات ؟

الإجابة : من غير شك .

السؤال الثامن : لا غنى للبلاد عن زراعة القطن ، وقد كسبنا في ميداننا مركزاً ممتازاً ، والدورة الزراعية ، المرتبطة بمحصول القطن تقضي بزراعة محاصيل غير مكسبة إذا سعرت بأسعار البلاد الأخرى ، فما رأى حضرة المحاضر في ذلك ؟

الإجابة : لقد بالغنا في أهمية القطن كثيراً ، ومع ذلك توجد محصولات شتوية كالخضر يصح أن تدخل في الدورة الزراعية وتعاون القطن في الأهمية الاقتصادية .

السؤال التاسع : هلا ترون أن تسن الحكومة قانوناً يحتم على كبار الزراع تعيين مهندس زراعي لكل مزرعة مساحتها ألف فدان مثلا فيستفيد بذلك الزارع الكبير بالعلم الحديث والمهندس الزراعي بالتجارب العملية ؟

الإجابة : إن الوضع الحالي في الإرشاد الزراعي يستفيد منه المزارع الكبير فقط والمرغوب فيه هو نشر المعلومات الحديثة بين صغارهم .

السؤال العاشر : هل ينتج الفلاح الأجير أكثر من الفلاح المالك؟ وما هو العلاج لرفع مستوى الفلاح الفقير إذا لم يتقدم المالك بمساعدته؟ هل يكون بتوزيع الارض عليه؟

الإجابة : ينتج الفلاح المالك أكثر من غيره ، أما عن توزيع الارض على صغار الزراع فإنه عمل لن يحل مشكلة انخفاض مستوى المعيشة بين سكان الريف .

السؤال الحادى عشر : هل يصح تحديد النسل لعلاج مشكلة تزايد السكان فى مصر

الإجابة : هذه فكرة تتصادم دائماً مع أفكار أهل الريف . ولكنها ستحل بالتدريج مع نشر التعليم والثقافة .

السؤال الثانى عشر: هل يمكن للحكومة توجيه الزراع إلى إنتاج أنواع من المحصولات يمكن تصديرها ؟

الإجابة : نعم الواجب هو إنتاج محاصيل تساعد القطن كمحصول هام فى تجارة الصادرات .

السؤال الثالث عشر : هل توجد فى مصر هيئات تساعد على إنشاء المزارع الكبيرة وإمدادها بما يلزم من آلات انتاج ؟

الإجابة : نعم توجد هذه الهيئات فى مصر، وهى الجمعيات التعاونية والشركات العقارية والبنوك الزراعية .